تمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات فهي تتكفل بتحديد وقياس وضبط المخاطر التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت صناعية، تجارية أو حتى مالية، ولكن تختلف إدارة المخاطر من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة ، فإدارة المخاطر في تتناسب مع طبيعة المخاطر التي تعصف بالقطاع المصرفي، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة...وغيرها، فإدارة المخاطر الإئتمانية تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر ممكنة لذا فهي تعد من أهم الإدارات في البنك نظر لأهمية القرارات التي تتخذها في التجنب أو التخلص من الخطر.

مما سبق رأينا أن نقوم في هذا الفصل بالتعرف على إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول :ماهية الإئتمان البنكي

المبحث الثاني :ماهية إدارة المخاطر الإئتمانية

المبحث الثالث: أدوات وعمليات إدارة المخاطر الإئتمانية

المبحث الأول :ماهية الإئتمان البنكي

مع وجود العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية والإئتمانية على بعضها البعض، وحدوث أزمات مالية في كل من الدول النامية والمتقدمة تعود في أغلبها لأزمات المصارف، تعتبر المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف وحدوث الأزمات.

ويناقش هذا المبحث مفهوم الائتمان وأهميته، والقرار الائتماني ودورته، والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

المطلب الأول :تعريف الإئتمان البنكي وأهميته.

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات[1]

و يتطلب الائتمان وجود سياسة ائتمانية (مكتوبة ومعترف بها) – فهي تُعتبر إطارا يتضمن مجموعة القواعد والمعايير والشروط الإرشادية – تُزود بها إدارة منح الائتمان المختصة، بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة، وتكون دافعا للإدارة نحو تحقيق أهداف المصرف.

ويجب أن تعكس سياسة الائتمان الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد الائتمان، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالمصرف والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والسياسة الائتمانية والقيود التي يضعها المصرف المركزي .وتُبين السياسة الحدود المقررة لكل من المستويات الإدارية المختلفة والسلطات المخولة لكل منها، ويتم من خلالها تحديد الأنشطة المسموح بتمويلها والمناطق التي يخدمها المصرف، مع تحديد آجال استحقاق التسهيلات وسعر الفائدة، والشروط التي يتعين توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، والتي تمثل أساس القبول المبدئي، تتبعه الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض، من حيث سمعته ومركزه المالي .وفي ذلك كله، بما يضمن للمصرف حسن استخدام الموارد المالية المتاحة لديه وتحقيق عائد مناسب .كما تنظم السياسة الائتمانية أسلوب دراسة ومنح ومتابعة القروض والتسهيلات.

ويشترط أن تتسم تلك السياسة الائتمانية بالمرونة" سرعة التكيف والتطويع مع المتغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي".

ويختلف تصنيف الائتمان والإقراض المصرفي وفقا للشكل القانوني للمقترضين من أفراد أو شركات أشخاص أو شركات أموال، ووفقا لنوع القطاع من تجارة أو صناعة أو زراعة أو خدمات مع إمكانية وجود تقسيمات فرعية متعددة داخل كل قطاع، ووفقا لنوع الضمان من ضمانات عينية أو نقدية أو شخصية أو بدون

[1] – صلاح الدين السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة: الإئتمان المصرفي–الضمانات الإئتمانية– الإعتمادات المستندية**، دار الفكر العربين القاهرة مصر ص: 15.

ضمان، ووفقا لآجال الاستحقاق من قصير أو متوسط وطويل الأجل، ووفقا لأسلوب الاستخدام من مرة واحدة أو في شكل اعتماد جاري، ووفقا لأسلوب السداد من دفعة واحدة في تاريخ محدد أو على أقساط دورية متساوية أو غير متساوية القيمة، ووفقا لنوع عملة الإقراض بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، وأخيرا وفقا للأطراف المقرضة من مصرف واحد أو قروض مشتركة يساهم فيها أكثر من مصرف.

ويساهم الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم، حيث يعتبر من أهم مصادر التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة .كما يعتبر من أهم مصادر إيرادات المصارف[1]

أولا: التسهيلات الائتمانية المباشرة :يعتبر الائتمان النقدي المباشر التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان في المصارف والأكثر ربحية، وهو يعني قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان ونوع الضمان المطلوب،وأكثر أنواع الائتمان النقدي المباشر هي[2]:

1- **حساب الجاري مدين**: اعتبر حساب الجاري مدين في فترة ما أهم أنشطة المصارف التجارية.ولكن لم يعد الجاري مدين النوع الأساسي في الائتمان المصرفي، بل تقلص استعماله في الكثير من البلدان المتقدمة، واستبدل بحساب القروض المحددة الغرض والمدة. ومما جعل المصارف تحد من استعمالها للحساب الجاري مدين هو ارتفاع المخاطرة وعدم الدقة في تحديد فترة ومصادر تسديده.

2- **القروض والسلفيات:** تُعتبر القروض والسلفيات أكثر أنواع الائتمان المصرفي استخداما، وذلك لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة، سواء في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو تمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل.

3- **الكمبيالات المخصومة** :تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل المصارف التجارية نوع من أنواع الائتمان المصرفي قصير الأجل، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، وعليه يقوم المصرف بخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها، مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ويقوم المصرف بتاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها.

ثانيا: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة :يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر، أن إدارة الائتمان في المصرف لا تعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، كما أنها لا تُمثل دينا مباشرا على العميل اتجاه المصرف، إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان بتعهداته .وأكثر أنواع الائتمان غير المباشر هي:

[1]- عبد الحميد الشواربي ، عبد الحليم، " **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر الإئتمانية والقانونية**"، الإسكندرية، المعارف، 2002 ص: 82-83.

[2]- حمزة الزبيدي ، " **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، عمان، دار الوراق .للنشر،2002 ص: 104.

1- الكفالات الإئتمانية (خطابات الضمان) : تساهم في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية، حيث، يقوم المصرف المصدر لها بدور الوسيط المؤتمن بين الأطراف المتعاملة[1].

2- الاعتماد المستندي :يعرف بأنه تعهد صادر من مصرف بناء على طلب عميله (طالب الائتمان وهو فاتح الاعتماد)، يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين هو قيمة الاعتماد المتفق عليه إلى جهة معلومة (المستفيد من الاعتماد)، مقابل تقديم مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها .بمعنى خطاب ضمان صادر من مصرف المستورد إلى، مصرف المصدر لدفع قيمة البضاعة أو غيرها، وتكون لها تاريخ معين للدفع[2].

3- التمويل التأجيري :هو أحد أهم التطورات في الأنشطة الإئتمانية، حيث ينتهي بتحويل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر من المصرف، عندما يسدد المستأجر الإيجار كاملا، وخلال الفترة المتفق عليها[3].

المطلب الثاني :القرار الإئتماني ودورته.

يأخذ القرار الائتماني Credit Decision الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من عملاء المصرف، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب.

وتبدأ دورة القرار الائتماني بتقييم الباحث الائتماني Credit analyst للعميل عند تقدمه بطلب تسهيلات ائتمانية تقييما مبدئيا، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للمصرف من عدمه .وذلك بعد حصوله على المعلومات المبدئية من العميل أثناء المقابلة الشخصية، والتي تتناول قيمة التسهيلات المطلوبة، الغرض منها، فترة السداد، الضمانات التي يمكن تقديمها.ويراعى أن يتحلى الباحث الائتماني باللياقة والكياسة واللطف في إجراء المقابلة وإنهائها بنجاح، مكتسبا ثقة العميل واحترامه ورضاه، حتى ولو كان القرار المبدئي بعدم مناسبة الطلب وعدم تمشيه مع السياسة الائتمانية الموضوعة[4].

ويتم إعداد الدراسة الائتمانية Credit study فور موافقة الباحث الائتماني المبدئية، للوصول إلى قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها التسهيلات المطلوبة، والتي تختلف من عميل لآخر حيث يستعان بمجموعة من المؤشرات والمعايير منها:

العامة وغير الكمية، ومنها الكمية، مما يساعد في تقييم جدوى الائتمان وقدرة العميل على السداد، وبالتالي اتخاذ قرار قبول أو رفض طلب الائتمان .....وتشمل مؤشرات التحليل العامة وغير الكمية :سمعة العميل-

[1]- صلاح الدين السيسي، **مرجع سابق**، ص: 30.

[2]- حمزة الزبيدي ، **مرجع سابق**، ص: 108.

[3]- نفس المرجع، ص: 115.

[4]- عبد الحليم الشواربي، **مرجع سابق** ، ص: 83.

الرغبة والقدرة على السداد-قوة وكفاية الضمانات-القدرة التنافسية للمشروع-الظروف العامة للنشاط-الشكل القانوني للمشروع -كفاءة إدارة المشروع .بينما تشمل المؤشرات الكمية :تحليل القوائم المالية للعميل للسنوات الثلاث الأخيرة على الأقل-إعداد قائمة التدفق النقدي للمشروع للسنوات المستقبلية.

ويستكمل المصرف بضرورة الاطلاع على البيانات المجمعة التي يعدها مركز المخاطر الإئتمانية بالمصرف المركزي، والذي يختص بتجميع المعلومات عن عملاء المصارف الذين تصل قروضهم حدا معينا، وتستفيد المصارف من هذه المعلومات في عملية تحديد جودة عملاء الائتمان.

يلي ذلك إصدار قرار الموافقة أو الرفض لطلب الائتمان من الجهة ذات الاختصاص والصلاحية بأخذ قرار الائتمان" لجنة التسهيلات ."ويقوم مجلس إدارة المصرف بتحديد اختصاص هذه اللجنة في إطار إقرار السياسة العامة للإقراض بالمصرف .وإذا تبين أن قيمة طلب التسهيل الائتماني يزيد عن سقف ائتمان معين وفق صلاحية لجنة التسهيلات، أو للطلب طبيعة وظروف خاصة، ي عرض على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ قرار بشأنه.

ويتبع منح التسهيلات الائتمانية متابعة تنفيذ استخدامها والتحقق من سلامة مسارها، بالإضافة إلى المتابعة الدورية للتسهيلات الائتمانية، وذلك للتأكد من أن العملاء في موقف يسمح لهم بالوفاء بالتسهيلات الممنوحة وفقا لشروطها، ومتابعة تحديث ملفات العملاء التي تمثل أساسا هاما للمراقبة الداخلية والخارجية[1].

ويجب ملاحظة أن تمام سداد التسهيلات الممنوحة وأعبائها Paymentفي التاريخ المحدد أمر في غاية الأهمية، إلا أن ذلك لا يعني انقطاع تعامل العميل مع المصرف، بل إن الأصل أن يقوم بتجديد هذه التسهيلات لتوسيع نشاطه وتعاملاته مع المصرف، وذلك إذا توافرت العناصر الائتمانية اللازمة عند تجديد التسهيلات[2].

المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

تتأثر السياسة الائتمانية للمصرف بعوامل متعددة منها :ما يتعلق بالمصرف وتسمي العوامل الداخلية، والأخرى تتعلق بالسلطات النقدية والسياسات الحكومية المختلفة والظروف الاقتصادية العامة وتسمي بالعوامل الخارجية.

[1]-السيسي صلاح الدين، **مرجع سابق**، ص: 49.

[2]- عبد الحليم الشواربي ، **مرجع سابق** ، ص: 84.

أ –العوامل الداخلية للمصرف :

1- رأس مال المصرف :يأخذ رأس مال المصرف واحتياطياته دوراً مهماً في رسم السياسة الائتمانية للمصرف، فكلما زاد رأس مال المصرف زادت عمليات منح الائتمان.

2- آجال الودائع :تعتمد المصارف بصورة رئيسية على الودائع في تمويل نشاطاتها الاستثمارية .ونجد أن السياسة الائتمانية للمصرف تأخذ بعين الاعتبار آجال الودائع لدى المصرف، بحيث كلما زادت أجال الودائع زادت التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح.

سيولة المصرف :والتي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات الإئتمانية، والتي تزيد عن حاجة المصرف.

3– استراتيجية المصرف في اتخاذ قراره الائتماني :قد تكون استراتيجية هجومية، وذلك باستعداد المصرف لتقبل درجة أكبر من المخاطر، دون إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية المختلفة في العمليات الائتمانية لتحقيق حجم عمليات مناسب، وقد تكون رشيدة بعدم منح ائتمان يتضمن مخاطر مرتفعة، والتي عادة ما تلجأ إليها المصارف صغيرة الحجم والإمكانيات[1].

ب – العوامل الخارجية:

1– العوامل الخاصة بالعميل ذاته Character فكلما كان العميل أمينا ونزيها وملتزما شخصيته بكافة تعهداته، حريصا على الوفاء بالتزاماته، ذو سمعة طيبة في أوساط التعامل، كلما كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان.

ثم تأتي قدرة العميل Capacity على تحقيق أهداف نشاطه، وممارسته له بنجاح من خلال خبرته، وأخذه بالأساليب العلمية في الإدارة، والوقوف على اتجاهات العميل في المستقبل، للتأكد من سلامة الظروف المستقبلية التي سوف يمر بها العميل وقدرته على التعامل معها.

ثم يأتي عنصر رأسمال العميل Capital باعتباره مصدر التمويل الذاتي له، ويشمل رأس، المال الاسمي مضافا إليه الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، بهدف التأكد من كفاية المصادر الذاتية لسداد التزامات العميل قبل الغير في حالة الإعسار .حيث يفضل أن تكون تلك المصادر مساوية على الأقل للمصادر الخارجية، وارتباط ملاءة العميل بنوعية الموجودات التي تكفي لسداد الالتزامات، والتي يتعين على الباحث الائتماني تحديد تلك القدرة، بالقيام بتحليل القوائم المالية والوقوف على مدى ملائمة الهيكل التمويلي للعميل، والاطلاع على بيانات المركز المالي للعميل وحساباته الختامية لعدة سنوات سابقة.

[1]– حمزة الزبيدي ، **مرجع سابق**، ص: 84

وتعد الضمانات المادية Collateralالتي يقدمها العميل من أهم العناصر المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، في ظل توافر الشروط الائتمانية المحددة في هذا الضمان، من ملكية العميل له وحقه في بيعه ورهنه، ومن ثم إمكانية المصرف في السيطرة على هذا الضمان[1].

2- محددات تشريعية قانونية :وتشمل تشريعات دينية وقوانين السياسة المالية والاقتصادية العامة وقوانين حماية البيئة.

3- الظروف السياسية والاقتصادية العامة :يتأثر منح الائتمان مع التغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية العامة .ويقوم المصرف بتحديد الأنشطة الاقتصادية الحيوية لمنح الائتمان، والتي تتصف بارتفاع ربحيتها وازدهار الطلب عليها، وأيضا تحديد الأنشطة التي يجب التوقف عن الدخول في تمويلها لمخاطرها المرتفعة .مع تحديد سقف ائتماني لكل موقع جغرافي والذي يرتبط بحجم النشاط الاقتصادي للمنطقة التي يشغلها فرع المصرف وإمكانياته المستقبلية.

4- الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه العميل :وهنا يقصد:

- النشاط الاستثماري للقطاع الاقتصادي.

- قوة المنافسة في القطاع الاقتصادي.

-التطور التكنولوجي للقطاع الاقتصادي وحاجته لمزيد من الاستثمارات[2].

المبحث الثاني :ماهية إدارة المخاطر الإئتمانية

إن التطورات التي شهدتها الصناعة الإئتمانية وكذا الإنفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر الإئتمانية وتفاقمها، مما أدى إلى بالباحثين في المجال المصرفي إلى محاولة إيجاد تقنيات لتحكم

[1]-إرشيد عبد المعطي، **جوده، " إدارة الائتمان"**، دار وائل للنشر عمان، 1999، ص : 35-36.

[2]- عبد الحليم الشواربي، **مرجع سابق** ، ص: 89

في المخاطر أو التقليل منها، وفي هذا المبحث سيتم التعرض إلى مفهوم المخاطر الإئتمانية وتصنيفها وكذا إلى طرق إدارة هذه المخاطر.

المطلب الأول :مفهوم المخاطر الإئتمانية وتصنيفاتها

إن المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي كثيرة ومتنوعة لذا كان لزاما على المهتمين بالمجال المصرفي أن يحددوا مفهومها، أسباب زيادتها وكذا تصنيفاتها التي كل يصنفها حسب رؤيته وأهدافه، حتى يتمكنوا من التحكم في هذه المخاطر أو تجنبها.

الفرع الأول :تعريف المخاطر الإئتمانية

قبل التعرض لمختلف تعاريف المخاطر الإئتمانية يجدر بنا الإشارة أولا إلى تعريف الخطر لغة واصطلاحا.

أولا :مفهوم الخطر

1- **لغة**:

إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني« Rescas» أي Risque والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع[1].

2- **اصطلاحا**:

يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعد لوقوع الخسارة[2].

ثانيا :المخاطر الإئتمانية:

لقد تعددت تعاريف المخاطر الإئتمانية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال المصرفي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر الإئتمانية، وفي ما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

- ✓ احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[1].

[1] – لطيفة عبدلي ، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته سعيدة – SCIS** ، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأفراد وح وكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012/2011. ، ص:02

[2] – أسامة عزمي سلام -شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد، الأردن، 2007 ، ص:22

- ✓ عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية[2].
- ✓ إذن يمكن القول بأن المخاطر الإئتمانية هي الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

الفرع الثاني :أسباب زيادة المخاطر الإئتمانية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية[3]:

- ✓ زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- ✓ اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛
- ✓ التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق الإئتمانية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية؛
- ✓ تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

الفرع الثالث :تصنيف المخاطر الإئتمانية

يمكن تصنيف المخاطر الإئتمانية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية كما يلي:

أولا :المخاطر المالية

---

[1]– بوقرة رابح وحسين بلعجوز، **إدارة المخاطر الائتمانية بالاشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص: 02

[2]–هبال عادل، **إشكالية القروض الائتمانية المتعثرة–دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم
الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012/2011 ص: 32

[3]– آسيا قاسيمى وحمزة فيلالي، **المخاطر الائتمانية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وإنعكاساتها على اقتصاديات دول العالم يومي 12. 11 ديسمبر 2011 ، ص: 02 .

1- **المخاطر الائتمانية** :تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات) القروض (والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد إرجاع القروض، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لإسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها[1].

2- **مخاطر السوق** :تنشأ مخاطر السوق لتغييرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير[2] وتنقسم هذه المخاطر إلى :

2-1- **مخاطر أسعار الفائدة** :وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في[2].

أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائداته والقيمة الاقتصادية لأصوله.

2-2- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف** :وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

3- **مخاطر السيولة** :تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين

ولابد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد[3] .

ثانيا :المخاطر غير المالية

1- **مخاطر التشغيل** :تنشأ هذه المخاطر عند ممارسة البنك لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواع مختلفة من الأخطاء منها البشرية التي تكون بسبب عدم كفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لأعطاب أجهزة الحاسوب أو أجهزة الاتصالات الأخرى المختلفة ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة » ، المواصفات وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات ولقد عرفتها لجنة بازل بأنها «مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والمنظمة»[4].

2- **المخاطر القانونية:** هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها.

[1] - محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن، 2006 ،ص: 66.

[2] - أسامة عزمي سلام- شقيري نوري موسى، مرجع سابق ، ص :66.

[3] - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن، 2004 ، ص:156.

[4] - نوري موسى شقري وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن، 2012 ، ص: 327.

غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها غير مقبولة لدى المحاكم[1].

ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به،كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات[2].

3- **المخاطر الإستراتيجية:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي[3]

4- **مخاطر السمعة:** تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه[4]

ويمكننا تلخيص أهم أنواع المخاطر الإئتمانية التي يتعرض لها البنك والمؤشرات المستخدمة في قياسها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	-صافي أعباء القروض / إجمالي القروض -مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض -مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	-الودائع الأساسية / إجمالي الأصول

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 67.

[2]- شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص: 327.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 298.

[4]- نصر عبد الكريم ومصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2-دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**-، المؤتمر العلمي يومي 4 + 5جويلية 2007 ، الأردن، ص: 12 / السنوي الخامس،

	-الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول -سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	-الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول -الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم -الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. -إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	-إجمالي الأصول / عدد العاملين -مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	-حقوق المساهمين / إجمالي الأصول -الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

االمصدر: طارق عبد العال حماد : **إدارة المخاطر**،الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2003، ص23.

من خلال التقسيم الذي اتبعناه في تصنيف المخاطر الإئتمانية يمكن ترجمة ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) أنواع المخاطر الإئتمانية



المصدر:

- .حمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، الأردن،2006 .
- .شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن،2012 .

المطلب الثاني :مفهوم ونشأة إدارة المخاطر الإئتمانية

تعددت تعاريف إدارة المخاطر الإئتمانية واختلفت نظرا لزاوية التي ينظر منها، وكذا التداخل بينها وبين المفاهيم أخرى كالتأمين ولكن ومع مرور الزمن حصلت عدة تغيرات على هذه التعاريف نتج عنها مفهوما جديدا لإدارة المخاطر.

الفرع الأول :تعريف إدارة المخاطر الإئتمانية وخصائصها

أولا :تعريف إدارة المخاطر الإئتمانية

- ✓ هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر الإئتمانية والتي لعل من أهمها ما يلي:
- ✓ إدارة المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها أن تجنب هذه المخاطر أو الحد من أثارها أو التعامل مع هذه الآثار، حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد إستراتيجية لسيطرة عليها[1].
- ✓ هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[2] .
- ✓ تتم إدارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد، قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها[3] .
- ✓ إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر الإئتمانية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقيمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبن.

ثانيا :خصائص إدارة المخاطر الإئتمانية

تمتاز إدارة المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي[4]:

- ✓ معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس؛ تتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، وتشترك المؤسسات المالية عموما في ثلاثة مخاطر هامة هي :مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة؛
- ✓ تمتاز إدارة المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصا في مجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائم عن البديل الأمثل للتخلص، أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن؛
- ✓ تمتاز إدارة المخاطر بأنها تعمل على إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر، والتعامل معها أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة، أو الإبتكار الأدوات والأساليب الجديدة مثل :المشتقات المالية؛
- ✓ المخاطر التي تواجه مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزماتها بصورة سلبية أو إيجابية، وتتميز إدارة المخاطر في هذا الجانب بوجود ارتباط قوي بينها، وبين باقي الوظائف، والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل :مراقبة التسيير، وإدارة الأصول والخصوم.

---

[1] – The OurCommunity team، **An Introduction to Risk Management**،Published By:www.ourcommunity.com.au، P:02.

[2] –أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص :55 .

[3] – إبراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2 ، ابوظبي، 2010، ص:39.

[4] – أماني عادل مسعود،**أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة**،مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة،جامعة الزرقاء، الأردن، ص :24.

الفرع الثاني :نشأة إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد .حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة" هارفرد بيسنز ريفو "عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة.

ومن بين أول المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخص وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها[1].

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي ينافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان بداية لتحول درامي وثوري في الفلسفة واكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين .بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين)مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر (إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة[2].

ولقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها" إدارة المخاطر "كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من ال برنامج" زميل إدارة المخاطر ."لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه[3].

---

[1] – عبد القادر عصماني ، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.

[2] – لطيفة عبدلي ، **مرجع سابق**، ص25 .

[3] – طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص50

المطلب الثالث :أهمية إدارة المخاطر الإئتمانية وأهدافها

إن وجود إدارة مخاطر فاعلة في البنك مهم جدا لاستمرار هذا الأخير في القيام بنشاطه وتخطي المطبات التي يواجهها، وتكمن مدى أهمية إدارة المخاطر في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي من شأنها النهوض بالبنك وقيمته.

الفرع الأول :أهمية إدارة المخاطر الإئتمانية

- ✓ تكمن أهمية إدارة المخاطر الإئتمانية في النقاط التالي:[1]
- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛
- ✓ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة؛
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر ؛
- ✓ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية؛
- ✓ تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.
- ✓ إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بهدف منعها أو تكرار حدوثها.
- ✓ حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدرا على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها؛
- ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات للجنة بازل.

الفرع الثاني :أهداف إدارة المخاطر الإئتماني

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة الإئتمانية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لإستمرار البنك وسلامة وجوده فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في البنك فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيس إلى:[2]

أولا :استقرار الأرباح أو المكاسب.

حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

---

[1] – صوريا عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية 2011 .تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر،2010 ص :50

[2] – إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة، قسم المحاسبة .والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين، 2011 ، ص:39 .

ثانيا :استمرارية النمو.

عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للبنك.

ثالثا :تعظيم قيمة البنك

تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

المبحث الثالث: أدوات وعمليات إدارة المخاطر الإئتمانية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مبادئ إدارة المخاطر ومهامهاوإلى المراحل التي تمر بها إدارة المخاطر الإئتمانية في سعيها لمواجهة المخاطر التي تواجه البنك أثناء ممارسة نشاطه، وأيضا سنتعرف إلى أهم الأدوات أو التقنيات التي تستخدمها إدارة المخاطر الإئتمانية.

المطلب الأول :مبادئ إدارة المخاطر الإئتمانية ومهامها

إن فعالية ونجاعة إدارة المخاطر في أي بنك تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضبط طريقة عملها، وأيضا إلى تحديد واضح لمهامه في البنك حتى تحقق الأهداف المنشودة.

الفرع الأول :مبادئ إدارة المخاطر الإئتمانية

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية الآتية:[1]

1- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) تهتم بإهداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات،كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛

2- تعيين(مسئول مخاطر)لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي؛

[1]- نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، **استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر الإئتمانية** مجلة دراسات محاسبية ومالية لعدد 21 ، الفصل الرابع، جامعة بغداد،2012 ص 179 . 180.

3- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق؛

4- تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثماريةكمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛

5- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛

6- ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر ؛

7- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعده المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكف

8- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها؛

9- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات؛

10- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة.

الفرع الثاني :مهام إدارة المخاطر الإئتمانية

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر الإئتمانية فيما يلي:[1]

1- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة؛

2- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر ؛

3- بناء الوعي الثقافي داخل البنك، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر ؛

4- إعدادالتقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح ؛

5- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي؛

6- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى؛

7- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة؛

8- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازم.

[1]- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سابق ، ص: 37، 38

المطلب الثاني :أدوات إدارة المخاطر الإئتمانية وخطواتها

قبل أن ندخل في تفصيل مراحل إدارة المخاطر وجب علينا التطرق إلى أدوات أو تقنيات إدارة المخاطر، والتي يعتبر اختيار أداة منها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك من أهم مراحل إدارة المخاطر وأدقها.

الفرع الأول :أدوات إدارة المخاطر الإئتمانية

يمكن تصنيف تقنيات أو أساليب إدارة المخاطر الإئتمانية إلى منهجين رئيسيين هما:

أولا :التحكم في المخاطر

يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها المنظمة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين[1]

ثانيا :تمويل المخاطر

يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث[2]، ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة أساسية شكلين هما:

1- **التحوط**:

وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية لشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي :عقود الخيار، العقود المستقبلية

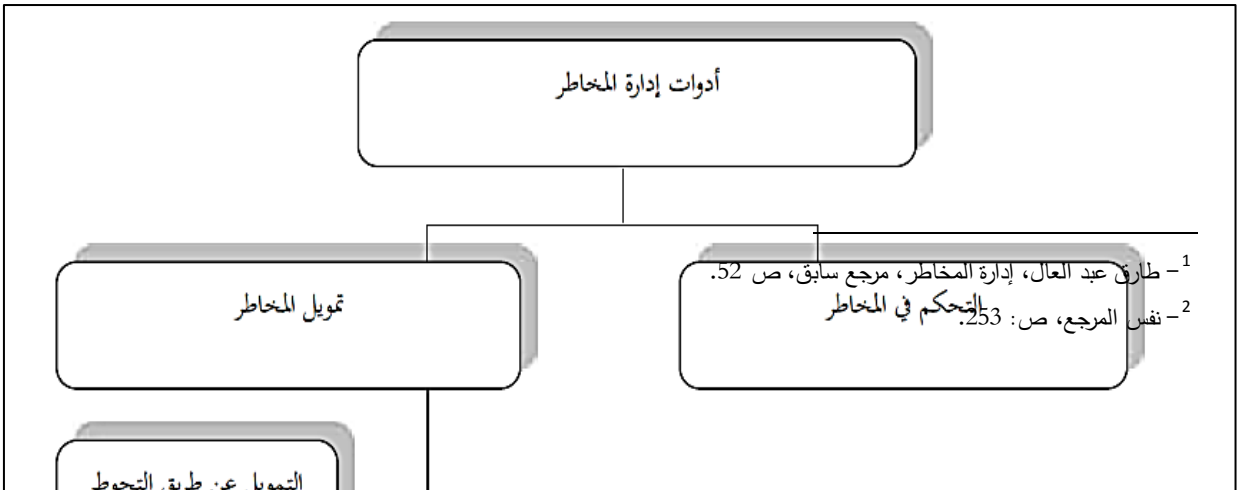
العقود الآجلة وعقود المقايضة.

2- **التحويل**:

وهي من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

ويمكن تلخيص أدوات إدارة المخاطر الإئتمانية في المخطط التالي:

الشكل رقم (02) أدوات إدارة المخاطر



[1]- طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 52.
[2]- نفس المرجع، ص: 253.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر،2003 .

الفرع الثاني:خطوات إدارة المخاطر

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي:[1]

- ✓ تعريف المخاطر :وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛
- ✓ تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية ؛
- ✓ تقييم المخاطر :وهو تحديد عنصري الخطر :

– الآثار التي يحدثها كل خطر.

– احتمال حدوث كل خطر.

التحكم في المخاطر: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل إحتمال الخطر وآثاره ؛

- ✓ المراقبة والمتابعة الدورية :وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تلخص خطوات إدارة المخاطر في الشكل التالي:

لشكل رقم (03): خطوات إدارة المخاطر

[1] – عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008 ، ص :06



المصدر: عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر،

المطلب الثالث :العناصر الأساسية لإدارة المخاطر وتصنيفاتها

إدارة المخاطر في البنك مثلها مثل باقي الإدارات فيه فهي لا تستطع العمل في عزلة، بل تحتاج إلى رقابة من طرف مجلس الإدارة وكذا إلى سياسات فاعلة ومتناسبة وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك وأيضا إلى نظام معلوماتي كفء، وتخضع أيضا كغيرها من الإيرادات إلى التصنيف وفق معيار CAMELS

الفرع الأول :العناصر الأساسية لإدارة المخاطر الإئتمانية

إن إدارة المخاطر لكل بنك يجب أن يشتمل على العناصر الرئيسة التالية[1].

أولا :رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، استراتيجيات، سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للبنك، وطبيعة مخاطره ،درجة تحمله للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الم واصفات على كافة مستويات البنك المعني بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

[1] – إبراهيم الكراسنة، **مرجع سابق**، ص 44، 45.

أن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

ثانيا :كفاية السياسات والحدود

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك ،كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها .ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنوك.

ثالثا :كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات

إن الرقابة الفعالة للمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

رابعا :كفاية أنظمة الضبط

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إن الاستمرار في تطبيق أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك .في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر .وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل .وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية من أجل تصويب هذا الوضع.

الفرع الثاني :تصنيفات إدارة المخاطر

- تبنى تصنيفات إدارة المخاطر الإئتمانية على مقياس من 1-5 وفقا لمعيار * CAMELS الذي يعكس تصنيف الإدارة الكلي وهذه التصنيفات كالتالي[1] :

أولا : تصنيف (1) قوي

تصنيف (1) يعكس قدرة الإدارة القوية على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن

*– هو عبا رة عن نموذج تقييم موحد للبنوك وهو اختصار للكلمات التالية: الحساسية اتجاه السوق S: .، السيولةL: ، الربحية E: ، جودة الإدارة M: ، جودة الأصول A : ، كفاية رأس المالC:

[1]– نوري موسى الشقيري ومحمود إبراهيم نور، **مرجع سابق**، ص،317 ، 318.

السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب؛

ثانيا : **تصنيف** (2) **مُرضي**

يدل تصنيف (2) على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه، أي أن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مُرضية وفعالة في ضمان متانة وسلامة البنك؛

ثالثا : **تصنيف** (3) **عادي**

يدل تصنيف (3) على أن إدارة المخاطر يشوبها شيئ من القصور وبالتالي تستدعي اهتماما أكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية، ويكون أحد عناصر إدارة المخاطر الأربعة التي يشوبها نقص وبالتالي تجعل البنك قاصرا في التعامل مع المخاطر، وهناك بعض ممارسات إدارة المخاطر التي بحاجة إلى تصويب من أجل تمكين البنك من تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل كفء؛

رابعا : **تصنيف** (4) **حَدي**

يدل التصنيف (4) على أن إدارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وعادة يعكس هذا الوضع ضعفا في رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا .وتكون عناصر إدارة المخاطر حَدية وتحتاج إلى تصويب فوري من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا؛

خامسا : **تصنيف** (5) **غير مُرضي**

يدل التصنيف (5) على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وضبط وقياس ومراقبة المخاطر ويكون واحدا وأكثر من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيفا وكذلك لم ي ظهر مجلس الإدارة المقدرة على التعامل مع هذا الضعف.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

– تقسم المخاطر الإئتمانية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، تشمل المخاطر المالية مخاطر الائتمان مخاطر السوق، مخاطر السيولة، وتشمل المخاطر غير المالية مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة والمخاطر القانونية.

– إدارة المخاطر الإئتمانية هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والتقنيات التي يستخدمها البنك واستقرار الوضع المالي للبنك، فتسعى هذه الإدارة إلى تجنب أو التقليل من هذه المخاطر بأقل تكاليف ممكنة.

– تمر إدارة المخاطر الإئتمانية بجملة من المراحل تبدأ بالتعرف على الخطر، تحليله، تقيمه ومن ثم اختيار الأداة المناسبة لمواجهة هذا الخطر إما عن طريق التحكم فيه أو تمويله.

– إن فعالية إدارة المخاطر الإئتمانية تكمن في العناصر الرئيسية فيها كرقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا لها، السياسات المطبق، أنظمة الضبط ونظام معلوماتي جيد.

– إدارة المخاطر الإئتمانية كغيرها من الإدارات تخضع لتصنيف، ولقد صنفت إدارة المخاطر من 1–5 حسب معيار CAMELSمن تصنيف 1 قوي إلى التصنيف 5 غير مرضي 1-5 .حسب كل معيار